تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي

د. زهراء أحمد محمد توفيق النعيمي/ كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة الموصل
zahraa.kcc@gmail.com

المستخلص

يُعدّ الاشتمال المالي من الأهداف المهمة التي تسعى الدول جميعها نحو تحقيقه في القرن الحادي والعشرين؛ وذلك لأهميته الكبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن مساهمته الكبيرة في تحقيق التنمية المستدامة، ويهدف البحث إلى تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للقطاع المصرفي العربي ومقارنتها، وتصنيف القطاع المصرفي العربي بحسب مؤشرات الاشتمال المالي باعتماد التحليل العنقودي Cluster Analysis، فضلاً عن تقديم أنموذج مقترح لتطوير الاشتمال المالي في الدول العربية، وقد خلص البحث إلى ارتفاع مؤشر الاشتمال المالي في دول الخليج العربي وانخفاضه في المجموعة الأخرى من الدول العربية المبحوثة، الأمر الذي يستلزم ضرورة إيجاد أساليب حديثة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع في الدول العربية وتطويرها وصولاً لتحقيق النسبة المستهدفة للاشتمال المالي.

Analysis of Financial Inclusion Indicators In the Arabic Banking Sector

Abstract

The Financial Inclusion represents one of the vital goals that all countries works to achieve it in the twenty one century; because its importance in achieving the social and economical development, add big participants in achieving the sustainable development.

This research aims to analyze of financial inclusion indicators in the Arabic banking sectors and compare it's with each others, and classified the Arabic banking sectors according to financial inclusion indicators based on cluster analysis, and advancement suggested model for developing the financial inclusion in the Arabic countries.

The research conclude that the financial inclusion indicator is high in the Arabian gulf countries and it is low in other group of Arabic countries, this case exigency search of new methods to quittance the banking services to all community groups in the Arab countries and develop it to achieve the financial inclusion goals.

المقدمة : يعد مفهوم الاشتمال المالي من المفاهيم الحديثة كونه يتناول القدرة للوصول إلى الخدمات المالية وبكلفة منخفضة، اي بمعنى قدرة جميع فئات المجتمع من الحصول على الخدمات المالية. وقد حاز الاشتمال المالي على اهتمام العديد من المنظمات الدولية وصانعي السياسات؛ لقدرته على معالجة العديد من المشكلات، ولاسيما لذوي الدخل المحدود، فضلاً عن مساهمته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي، لذلك اتجهت الدول نحو العمل على تحقيقه، اهتداءً بنجاح عددٍ من الدول الأجنبية في امتلاك القدرة على تحقيق نسب عالية للاشتمال المالي، إلاّ أننا نجد أن هناك بعض الدول العربية لا زالت نسب الاشتمال المالي فيها متدنية جداً باستثناء دول الخليج العربي، الأمر الذي دعا إلى ضرورة تطوير استراتيجيات متميزة لتعزيز الاشتمال المالي فيها، وابتكار آليات جديدة وخدمات مصرفية مبتكرة تُسهم في تحقيقه وتطويره.

مشكلة البحث :برز الاشتمال المالي بوصفه أحد الأساليب الحديثة لمواجهة العديد من المشكلات المعاصرة، من أبرزها تلك التي تواجهها فئات كبيرة من المجتمع وهي فئة ذوي الدخل المحدود متمثلةً بعدم قدرتها على امتلاك حسابات مصرفية في إيٍ من المؤسسات المالية والمصرفية وعدم القدرة على استخدامها، لذلك نال الاشتمال المالي اهتمام جميع الدول، فقد سعت نحو تحقيقه وتطويره عبر أحدث الخدمات المصرفية الإلكترونية التي تُسّهل توصيل الخدمات المصرفية إلى فئات المجتمع كافة بكلفة منخفضة، عليه تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الاتي: **هل تمكنت** الدول العربية عينة البحث من إيصال الخدمات المصرفية إلى فئات المجتمع كافة وبكلف منخفضة، وهل تمكنت من تحقيق نسب مرتفعة لمؤشرات الاشتمال المالي؟

أهمية البحث :وتتجلى بعرض موضوع الاشتمال المالي، الذي يُسهم في تحقيق فوائد كبيرة لفئات المجتمع كافة على نحوٍ عام وفئة ذوي الدخل المحدود على نحوٍ خاص، عبر قدرته على الحد من الفقر والبطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقدرته على تحقيق الاستقرار المالي، إذ تكمن أهمية البحث بتحليله مؤشرات الاشتمال المالي في الدول العربية، ومعرفة قدرة تلك الدول على تحقيق الاشتمال المالي، وإمكانية تطويره بتقديم خدمات مصرفية تكنولوجية تتمتع بجودة عالية وكلفة منخفضة.

هدف البحث :يهدف البحث إلى عرض جانب مفاهيمي معاصر عن موضوع الاشتمال المالي وتحليل مؤشر الاشتمال المالي العالمي للدول العربية عينة البحث، فضلاً عن مؤشرات أخرى للاشتمال المالي، وتصنيف القطاع المصرفي العربي بحسب مؤشرات الاشتمال المالي باعتماد التحليل العنقودي، ومن ثمّ تقديم أنموذج مقترح لتطوير الاشتمال المالي في الدول العربية عينة البحث.

فرضية البحث :لغرض الإجابة وإيجاد الحلول والمعالجات لمشكلة البحث فقد صيغت الفرضية الآتية: لقد استطاعت بعض الدول عينة البحث من تقديم خدمات مصرفية بكلفة منخفضة إلى فئات مجتمعها. وقد تمكنت بعض الدول العربية عينة البحث من تحقيق نسب الاشتمال المالي وبنسب متفاوتة فقد تمكنت إحدى الدول العربية من تحقيق نسبة جيد جداً، بينما تمكنت دول أخرى من تحقيق نسبة جيد في الاشتمال المالي، وذلك لامتلاك هذه الدول أنظمة مصرفية متطورة قادرة على تقديم خدمات مصرفية إلكترونية وبكلف منخفضة، بينما هناك بعض الدول العربية لا زالت نسب الاشتمال المالي فيها منخفضة، الأمر الذي يستدعي ضرورة بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاشتمال المالي فيها وصولاً إلى النسبة المستهدفة للاشتمال المالي والبالغة 100%.

عينة البحث :تضمنت عينة البحث مجموعة من الدول العربية وهي: (دولة الامارات العربية المتحدة، مملكة البحرين، دولة الكويت، الجمهورية اللبنانية، المملكة الاردنية الهاشمية، جمهورية مصر العربية، جمهورية العراق، الجمهورية اليمنية) للسنوات 2011، 2014، وقد تمّ اعتماد هذه السنوات لأنها السنوات المطروحة في قاعدة بيانات الاشتمال المالي للبنك الدولي الذي عرض هذه البيانات، إذ أنه يعرض هذه البيانات في سنوات مختلفة ولا يتم عرض البيانات سنوياً، وقد تمّ اختيار العينة لتشمل مجموعة من الدول العربية المتنوعة ولديها انظمة مصرفية ذات قدرات مختلفة لمعرفة قدرتها على تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتطورة.

منهج البحث :تبنى البحث المنهج الوصفي مستنداً إلى الدراسات الحديثة التي تناولت موضوع البحث، وكذلك تمّ الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للدول العربية عينة البحث واختبار فرضيته.

الدراسات السابقة :يُعدّ الاشتمال المالي من المواضيع المعاصرة وذات أهمية الكبيرة في تطوير الأنظمة المصرفية ومعالجة العديد من مشكلات الفقر، لذلك ارتأت الباحثة اللجوء إلى استعراض موجز لعدد من الدراسات التي تناولت جوهر موضوع الاشتمال المالي، وكما يأتي:

١. دراسة Andrianaiva & Kpodar, 2011

والموسومة ICT, Financial Inclusion and Growth:Evidence form African Countries، وهي من دراسات صندوق النقد الدولي، اختبرت الدراسة تأثير تقنيات الاتصالات والمعلومات كالهاتف المحمول على النمو الاقتصادي (أي تأثير الاشتمال المالي من خلال الهاتف المحمول على النمو الاقتصادي) في عينة من البلدان الأفريقية، امتدت الدراسة للمدة 2007– 1988، واستخدمت الدراسة تشكيلة متنوعة من مؤشرات الاشتمال المالي لقياس اثر الاشتمال

المالي على النمو الاقتصادي، وقد وجدت الدراسة وأكدت النتائج أن ICT بضمن الهاتف المحمول يُسهم على نحوٍ كبير في تحقيق النمو الاقتصادي بمعنى أن الهاتف المحمول يدعم التأثير الايجابي على النمو الاقتصادي.

٢. دراسة Demirguc-Kunt & Klapper, 2013

والموسومة Measuring Financial Inclusion، وسعت الدراسة نحو قياس الاشتمال المالي في 148 بلد، بمعنى قياس استخدام البالغين في 148 بلد للخدمات المالية مثل الادخار والقروض واستخدام انظمة الدفع، وقد وجدت الدراسة أن 50% من البالغين لديهم حسابات في مؤسسات مالية رسمية وإن إمكانية الأفراد لاستخدام الخدمات المالية تتفاوت أيضاً بحسب درجة تطور البلد، واوضحت الدراسة أن النصف الآخر من الأفراد الذين لا يستطيعون فتح حسابات يعود السبب لمجموعة معوقات مثل ارتفاع التكلفة والمسافة والإجراءات المعقدة، مما يتطلب ضرورة تطوير سياسات الاشتمال المالي في البلدان.

٣. دراسة Amidzic,et.al , 2014

وجاءت بعنوان Assessing Countries, Financial Inclusion Standing: A New Composite Index، وهي من دراسات صندوق النقد الدولي، استخدمت الدراسة مؤشراً جديداً لقياس الاشتمال المالي بحكم أهميته، إذ جذب موضوع الاشتمال المالي اهتماماً متزايداً من مجموعة دول العشرين ومجموعة البنك الدولي، ودعت إلى تطوير القوانين والإجراءات وتحسينها لتطوير الاشتمال المالي في الدول كافة، خلصت الدراسة إلى أن الاشتمال المالي له دور مهم في تطوير التوظيف والنمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، لقد استخدم المؤشر الجديد للاشتمال المالي بوصفها أداة تقييم، وصنفت الدول استناداً إلى المؤشر المركب الجديد للاشتمال المالي، إذ يُعدّ المؤشر أداة تحليلية مهمة يمكن أن تستخدم لأغراض السياسة والمراقبة أيضاً.

٤. دراسة Park & Mercado. Jr, 2015

والموسومة Financial Inclusion, Poverty and Income Inequality in Developing Asia، اختبرت الدراسة تأثير الاشتمال المالي على تفاوت الدخل في مجموعة من الدول والمقدرة بـ 37 دولة والتي تكون ذوات اقتصادات مختلفة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك مجموعة عوامل تقف عائقاً أمام تطوير سياسات الاشتمال المالي في هذه الدول، ومن أهم هذه العوامل هي دخل الفرد والقوانين والإجراءات في هذه الدول، وتوصلت الدراسة إلى أن الاشتمال

المالي يخفض الفقر على نحوٍ ملحوظ، فضلاً عن أن تطوير سياسات البلدان ولاسيما القوانين والإجراءات تعزز الاشتمال المالي وتصب في تطويره.

أولاً. الإطار النظري للبحث

١. مفهوم الاشتمال المالي :نال الاشتمال المالي اهتمام العديد من المصارف المركزية والمنظمات الدولية وأهمها صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF) والبنك الدولي World Bank (WB) ومجموعة دول العشرين G20 ومؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation (IFC) والتحالف العالمي للاشتمال المالي The Alliance for Financial Inclusion (AFI) والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء Consultative Group to Assist the Poor (CGAP)؛ لانعكاسه الكبير على النمو الاقتصادي (Amidzic *et al.*, 2014, 4)، إذ كشفت الأزمة المالية العالمية الحاجة للاشتمال المالي بفعل دوره الكبير في تطوير المجتمع عبر تسهيل تقديم الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة عن طريق المصارف ومكاتب البريد والمؤسسات المالية الأخرى (Hameedu, 2014, 118).ويتمحور مفهوم الاشتمال المالي حول قدرة جميع فئات المجتمع الوصول إلى الخدمات المالية بكلفة منخفضة وبأسلوب عادل وشفاف (Mbutor & Uba, 2013, 319)، أي: إمكانية وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات المالية مثل الادخار والائتمان والتأمين وبكلف منخفضة (Sahay *et al.*, 2015, 8) .إذ وبعد حصول الأزمة المالية العالمية اتجه الاهتمام نحو احتواء الخطر والحفاظ على الاستقرار المالي، فضلاً عن أن التطور الذي تشهده الاقتصاديات في الوقت نفسه كان يستدعي الاهتمام بالاشتمال المالي، أي بمعنى آخر، وصول أفضل للخدمات المالية والمصرفية لكل فئات المجتمع، ولاسيما ذوي الدخل المحدود بوصفه جزءاً من السياسة التي يجب أن تتبع لتحقيق التنمية المالية بفعل وجود الكثير من الدول التي لا يستطيع أفرادها الحصول على الخدمات المالية والمصرفية بسهولة؛ لقلة الفروع المصرفية وأجهزة الصراف الآلي والكلف العالية نسبياً والإجراءات والقيود القانونية (Morgan & Pontines, 2014, 3-5). الأمر الذي استوجب ضرورة تطوير القطاع المصرفي وبالأخص قناة الإقراض التي تؤدي دوراً كبيراً في تطوير الخدمات المصرفية، ولاسيما خفض الكلف، فضلاً عن تطوير القطاع المصرفي بأكمله (Ananchotikul & Seneviratne, 2015, 5-7)، الذي أصبح ضروريا بعد مواجهة المصارف تحديات كبيرة بعد الأزمة المالية العالمية ولاسيما في مصادر التمويل وجذب الودائع، الأمر الذي أدى إلى زيادة خطر السيولة (Babihuga & Spaltro, 2014, 3) فضلاً عما شهده العقدان الأخيران من دخول المصارف **الأجنبية إلى الأسواق المصرفية الناشئة مما أدى إلى زيادة التحديات التي تواجه المصارف المحلية، ولاسيما في نوعية الخدمات التي تقدمها لزبائنها وكلفتها (Adler & Cerutti, 2015, 3-5) .**

٢. فوائد الاشتمال المالي:بموجب كون الاشتمال المالي أداة من الأدوات المهمة والفاعلة المساعدة على النمو، فقد نال اهتمام الدول وصانعي السياسات لقدرته على تخفيض الفقر وتعزيز النمو وتحسين مستويات المعيشة، إذ أصبح الاشتمال المالي هدفاً مهماً تسعى جميع الدول لتحقيقه، ولاسيما بعد حصول الأزمة المالية العالمية نتيجة مساهمته في إيصال الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة، فضلاً عن التحسينات التي يسهم بها في نوعية الخدمات المالية المقدمة، ومنها خدمات الائتمان وأنظمة الدفع وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (Dabla-Norris *et al.*, 2015, 4).ولاشك أن العلاقة قوية بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي وهي موثقة من قبل العديد من الدراسات، وفي السنوات الأخيرة اتسع الاهتمام واتجه نحو الاشتمال المالي بوصفه إصلاحاً ضرورياً لتطوير الاقتصاديات وتحقيق التنمية المالية والوصول إلى الخدمات المالية على نحوٍ سهل منخفض الكلف لجميع فئات المجتمع، إذ يُعدّ الاشتمال المالي من السياسات الحديثة والمهمة التي تسعى الدول نحو تحقيقها (Ardic *et al.*, 2011, 2-4)، ولكن بعض الدول وفي ظل التقدم التقني الكبير تواجه صعوبات كبيرة في قطاعاتها المصرفية، ولاسيما في طبيعة الخدمات التي تقدمها وكلفها العالية (Karpowicz, 2014, 6)، فالنظام المالي توسع على نحوٍ كبير، ولاسيما في السنوات الأخيرة، الأمر الذي تطلب ضرورة مواكبة التطورات التقنية والمصرفية العالمية لتطوير المصارف وزيادة قدرتها على تقديم الخدمات المصرفية بسرعة فائقة وكلفة منخفضة (Heng, 2015, 10)، لكن الذي حصل في أعقاب الأزمة المالية العالمية أدى إلى تراجع في التكامل المالي العالمي وانتقل الانهيار بين المصارف، مما دعا إلى ضرورة تطوير المصارف وتدعيم رؤوس أموالها وتقوية الإجراءات لحمياتها، والذي ينعكس في زيادة ربحيتها وتجنب تعرضها للازمات المالية (Claessens & Horen, 2014, 3)، والذي يعني ضرورة الالتزام بالمعايير الدولية التي تنعكس على أداء المصرف على نحوٍ كبير، وبالأخص فيما يتعلق بمعايير لجنة بازل لتقوية وتدعيم القطاع المصرفي والنظام المالي بأكمله (Ayadi *et al.*, 2015, 3)، إذ أن مواكبة المصارف للتقنيات المصرفية يمكنها من تقديم الخدمات المالية المتطورة التي نجدها في الاقتصاديات المتقدمة، فالإبداع له أثره الكبير على تطوير الاشتمال المالي وتقديم الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة (Klein & Mayer, 2011, 4-6) .وقد استخدمت بعض الدول المتقدمة أساليب أخرى في تقديم خدمات الاشتمال المالي لقدرتها على تقديم الخدمات المالية بكلف منخفضة وسرعة فائقة مقارنةً ببعض المصارف مثل مكاتب البريد (Anson *et al.*, 2013, 2-4)، وكذلك استخدم الهاتف المحمول في الحصول على الخدمات المالية بكلف منخفضة وأسهم في تصغير ثغرة البنية التحتية المالية، ولاسيما في نواحي الكلفة والمسافة والوقت والسرعة

(Andrianaivo & kpodar, 2011, 7). ولتوسيع الاشتمال المالي أهميته الكبيرة في تحقيق الاستقرار المالي، إذ أن العلاقة بين الاستقرار المالي والاشتمال المالي تُعدّ تكاملية، إلاّ أنها في العديد من الأحيان تأخذ طابع العلاقة الطردية، فكلما تعززت مؤشرات الاشتمال المالي تعززت مستويات الاستقرار المالي، وكما هو معروف فإن اتساع قاعدة استخدام الخدمات المالية لتشمل صغار المستخدمين والفئات المستهدفة ينتج عنه توزيع أمثل للمخاطر والحد من استخدام خدمات مالية خارج النظام الرسمي واستقطاب العديد من مستتخدمي هذه الخدمات إلى النظام الرسمي (صندوق النقد العربي،٢٠١٥، ٨).

ثانياً. تحليل مؤشرات الاشتمال المالي للدول العربية عينة البحث

انشأ البنك الدولي قاعدة بيانات جديدة للاشتمال المالي تتضمن عرض مؤشر الاشتمال المالي العالمي الجديد Global Findex والذي يستخدم لقياس مستوى استخدام الأفراد البالغين للخدمات المالية والمصرفية، وُيعدّ مؤشر الاشتمال المالي العالمي مصدر البيانات العالمي الذي يمكن من خلاله إجراء مقارنة دولية وإقليمية، وقد طرح البنك الدولي بيانات الاشتمال المالي في سنة 2011 وسنة 2014، وتتم مقارنة الدول وفق مؤشرات الاشتمال المالي لمعرفة قدرتها على تحقيق الاشتمال المالي وتطوره والمتمثلة في المؤشرات الآتية: (The World Bank, 2015, The Little Data Book on Financial Inclusion) (The World Bank, 2012, The Little Data Book on Financial Inclusion):

- مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية.
- مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية.
- مؤشر استخدام الحسابات المصرفية.
- مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية.
- مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية.

وسنستعرض هذه المؤشرات في مجموعة الدول العربية المبحوثة وبحسب الجداول الآتية:

1. مؤشر امتلاك الافراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية

وهو مؤشر الاشتمال المالي العام، وسيتم قياس الدول العربية ومقارنتها وفقاً لهذا المؤشر، إذ ستتم مقارنة الدول وفق نسبة الاشتمال المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية، الجدول (١).

الجدول (1)**مؤشر امتلاك الافراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية**

السنوات / الدول العربية	2011	2014
دولة الامارات العربية المتحدة	59.7	83.7
مملكة البحرين	64.5	81.9
دولة الكويت	86.8	72.9
الجمهورية اللبنانية	37.0	46.9
المملكة الاردنية الهاشمية	25.5	24.6
جمهورية مصر العربية	9.7	14.1
جمهورية العراق	10.6	11.0
الجمهورية اليمنية	3.7	6.4

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي، 2015.

يظهر من الجدول (١) احتلال الامارات العربية المتحدة المركز الأول بين الدول العربية بالمؤشر العالمي للاشتمال المالي، الذي يصدره البنك الدولي بنسبة اشتمال مالي قدره 83.7 في سنة 2014 مقابل 59.7 في سنة 2011، اذ تمتعت الإمارات العربية المتحدة بإستراتيجيات متميزة في تطوير خدمات الاشتمال المالي، الذي مكنها من تحقيق المركز الأول على الدول العربية والمركز 33 عالمياً، أما البحرين فقد احتلت المركز الثاني بنسبة اشتمال مالي قدرة 81.9 في سنة 2014 مقابل 64.5 في سنة 2011، فيما جاءت الكويت بالمركز الثالث بنسبة قدرها 72.9 في سنة 2014 مقابل 86.8 في سنة 2011، أما لبنان فحققت نسبة اشتمال مالي قدرها 46.9 في سنة 2014 مقابل 37.0 في سنة 2011، وحقق الأردن نسبة اشتمال مالي قدرها 24.6 في سنة 2014 مقابل 25.5 في سنة 2011، وكانت نسبة الاشتمال المالي في مصر 14.1 في سنة 2014 مقابل 9.7 في سنة 2011، وحقق العراق نسبة اشتمال مالي قدرها 11.0 في سنة 2014 مقابل 10.6 في سنة 2011، وحققت اليمن نسبة اشتمال مالي قدرها 6.4 في سنة 2014 مقابل 3.7 في سنة 2011.ويلاحظ من الجدول (١) أن دولة الإمارات والبحرين والكويت كانت نسبة مؤشر الاشتمال المالي العالمي لديها مرتفعة بسبب قدرتها على تطوير قطاعاتها المصرفية وتقديم خدمات مصرفية حديثة ومبتكرة وبكلفة منخفضة، بينما لبنان والأردن ومصر والعراق واليمن فقد كانت نسبة الاشتمال المالي فيها منخفضة بسبب عدم قدرة قطاعاتها المصرفية على تقديم خدمات مصرفية حديثة وبكلف منخفضة فما زالت فطاعتها المصرفية تعاني من مشكلات وتحديات كبيرة.

2. مؤشر الوصول الى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

يقيس المؤشر إمكانية الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق قدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية مثل البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية وتتم مقارنة الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر في الجدول (٢):

الجدول (2)مؤشر الوصول الى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / الدول العربية	2011	2014
دولة الامارات العربية المتحدة	55.4	76.9
مملكة البحرين	62.2	74.9
دولة الكويت	83.9	70.3
الجمهورية اللبنانية	21.4	33.4
المملكة الأردنية الهاشمية	14.7	19.1
جمهورية مصر العربية	5.1	9.6
جمهورية العراق	3.3	3.5
الجمهورية اليمنية	2.2	1.9

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي،2015.

يظهر الجدول (2) أن قيمة المؤشر في الامارات العربية المتحدة بلغت 76.9 سنة 2014 مقابل 55.4 في سنة 2011، بينما في البحرين فقد بلغت قيمة المؤشر 74.9 سنة 2014 مقابل 62.2 في سنة 2011، وفي الكويت فقد بلغت قيمة المؤشر 70.3 سنة 2014 مقابل 83.9 سنة 2011، بينما بلغت قيمة المؤشر في لبنان 33.4 سنة 2014 مقابل 21.4 سنة 2011، وبلغت قيمة المؤشر في الأردن 19.1 سنة 2014 مقابل 14.7 سنة 2011، في حين بلغت قيمة المؤشر في مصر 9.6 سنة 2014 مقابل 5.1 سنة 2011، وقد بلغت قيمة المؤشر في العراق 3.5 سنة 2014 مقابل 3.3 سنة 2011، بينما بلغت في اليمن 1.9 سنة 2014 مقابل 2.2 سنة 2011. ويُلحظ من الجدول (٢) أن الإمارات العربية المتحدة كانت أول الدول العربية بارتفاع المؤشر وبنسبة جيد لهذا المؤشر في الامارات العربية المتحدة والبحرين والكويت، بينما كانت في لبنان والأردن منخفضة، فيما كانت نسبة الوصول الى الحسابات في المؤسسات المالية في مصر والعراق واليمن منخفضة جداً، الأمر الذي يستدعي ضرورة اتخاذ إستراتيجيات فعلية لتطوير الاشتمال المالي وتوسيعه. ويتضح من الجدول (٢) أن دولة الإمارات والبحرين والكويت كانت نسبة المؤشر لديها مرتفعة بحكم قدرتها مصارفها العالية على تقديم خدمات البطاقات الائتمانية والصرافات الآلية واستطاعت تقديمها بكلف منخفضة، بينما كانت تلك القدرة في كلٍ من لبنان

والأردن ومصر والعراق واليمن منخفضة بسبب عدم قدرتها على تقديم خدمات مصرفية حديثة ومبتكرة.

3. مؤشر استخدام الحسابات المصرفية: يُعدّ هذا المؤشر من مؤشرات الاشتمال المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور واستخدام الحسابات في دفع فواتير الشراء، وإن مؤشر استخدام الحسابات المصرفية يُعدّ من المؤشرات المهمة لأنه يقيس فعلياً ما يتم استخدامه من الخدمات المالية، إذ يتم مقارنة الدول العربية عينة البحث وفقاً لهذا المؤشر، الجدول (٣):

الجدول (3)مؤشر استخدام الحسابات المصرفية

السنوات / الدول العربية	2011	2014
دولة الامارات العربية المتحدة	29.1	41.8
مملكة البحرين	9.5	29.1
دولة الكويت	15.1	28.3
الجمهورية اللبنانية	16.9	19.0
المملكة الاردنية الهاشمية	5.7	7.9
جمهورية مصر العربية	0.9	2.9
الجمهورية اليمنية	0.9	2.3
جمهورية العراق	3.3	0.8

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي ،2015.

تُظهر قيمة هذا المؤشر في الجدول (3) أن بلغت في الامارات العربية المتحدة 41.8 سنة 2014 مقابل 29.1 سنة 2011، بينما بلغت في البحرين 29.1 سنة 2014 مقابل 9.5 سنة 2011، وفي الكويت بلغت قيمة المؤشر 28.3 سنة 2014 مقابل 15.1 سنة 2011، إذ تمكنت هذه الدول من تقديم خدمات مصرفية متطورة وانتشار واسع في تقديم هذه الخدمات في كافة الفروع المصرفية، وفي لبنان بلغت قيمة المؤشر 19.0 سنة 2014 مقابل 16.9 سنة 2011، وفي الاردن بلغت قيمة المؤشر 7.9 سنة 2014 مقابل 5.7 سنة 2011، فيما بلغت قيمته في مصر 2.9 سنة 2014 مقابل 0.9 سنة 2011، وبلغت في اليمن 2.3 سنة 2014 مقابل 0.9 سنة 2011، وبلغت قيمة هذا المؤشر في في العراق 0.8 سنة 2014 مقابل 3.3 سنة 2011، ويُلحظ من الجدول أن الإمارات العربية المتحدة كانت أفضل الدول العربية تلتها البحرين والكويت ولبنان.

4. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية :ويقيس مدى قيام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية، إذ ظهرت نتائج مقارنة الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر في الجدول (٤):

الجدول (4)مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / الدول العربية	2011	2014
مملكة البحرين	16.3	34.7
دولة الامارات العربية المتحدة	19.2	32.1
دولة الكويت	40.3	25.5
الجمهورية اللبنانية	17.1	17.5
جمهورية مصر العربية	0.7	4.1
المملكة الاردنية الهاشمية	8.3	3.8
جمهورية العراق	5.4	3.5
الجمهورية اليمنية	1.1	0.9

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي، 2015.

من الجدول (4) يظهر أن قيمة المؤشر في البحرين بلغت 34.7 سنة 2014 مقابل 16.3 سنة 2011، في حين بلغت قيمة المؤشر في الإمارات العربية المتحدة 32.1 سنة 2014 مقابل 19.2 سنة 2011، وفي الكويت بلغت قيمة المؤشر 25.5 سنة 2014 مقابل 40.3 سنة 2011، إذ يلحظ أن النسبة ارتفعت في سنة ٢٠١٤، الأمر الذي يدل على جذب أكبر عدد من الزبائن إلى المصارف والقدرة على تقديم خدمات متطورة دائماً لجذب الزبائن، أما في لبنان فقد بلغت قيمة المؤشر 17.5 سنة 2014 مقابل 17.1 سنة 2011، وفي مصر بلغت قيمة المؤشر 4.1 سنة 2014 مقابل 0.7 سنة 2011، فيما بلغت قيمة المؤشر في الأردن 3.8 سنة 2014 مقابل 8.3 سنة 2011، أما في العراق فقد بلغت قيمة المؤشر 3.5 سنة 2014 مقابل 5.4 سنة 2011، وجاءت قيمة المؤشر في اليمن 0.9 سنة 2014 مقابل 1.1 سنة 2011.

5. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق من المؤسسات المالية الرسمية، وقد تمت مقارنة الدول العربية وفقاً لهذا المؤشر، الجدول (٥):

الجدول (5)مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية

السنوات / الدول العربية	2011	2014
مملكة البحرين	21.9	21.3
دولة الامارات العربية المتحدة	10.8	15.4
دولة الكويت	20.8	14.1
الجمهورية اللبنانية	11.3	15.6
المملكة الاردنية الهاشمية	4.5	13.6
جمهورية مصر العربية	3.7	6.3
جمهورية العراق	8.0	4.2
الجمهورية اليمنية	0.9	0.4

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي، 2015.

يظهر الجدول (5) أن قيمة المؤشر في البحرين بلغت 21.3 سنة 2014 مقابل 21.9 سنة 2011، وفي الامارات العربية المتحدة بلغت قيمة المؤشر 15.4 سنة 2014 مقابل 10.8 سنة 2011، بينما بلغت قيمة المؤشر في الكويت 14.1 سنة 2014 مقابل 20.8 سنة 2011، وبلغت في لبنان 15.6 سنة 2014 مقابل 11.3 سنة 2011، فيما بلغت قيمة المؤشر في الأردن 13.6 سنة 2014 مقابل 4.5 سنة 2011، وقد بلغت في مصر 6.3 سنة 2014 مقابل 3.7 سنة2011، وبلغت قيمة المؤشر في العراق 4.2 سنة 2014 مقابل 8.0 سنة 2011، في حين بلغت قيمة المؤشر في اليمن 0.4 سنة 2014 مقابل 0.9 سنة 2011. ومن خلال نتائج التحليل أعلاه، نجد أن دول الخليج العربي قد حققت نسب مرتفعة في الاشتمال المالي، ويعود السبب إلى امتلاكهم أنظمة مصرفية متطورة على مستوى المنطقة وإدارتها المتميزة لمصارفها وصياغتها لإستراتيجيات حديثة تستهدف تحقيق نسب عالية للاشتمال المالي، الأمر الذي مكنها من احتلال المراكز الأولى على الدول العربية، وكذلك نجد أن مصارفها طرحت أحدث الخدمات المصرفية الإلكترونية وأوصلتها إلى شرائح كبيرة في المجتمع، الأمر الذي جعلها تحقق نسب اشتمال مالي مرتفعة قياساً بالدول العربية المبحوثة الأخرى، وبالتأكيد سوف تزداد هذه النسب في السنوات المقبلة لتصل إلى المستويات المستهدفة للاشتمال المالي، ويلقي ذلك بأعبائه على الدول العربية الأخرى التي يتطلب منها بذلك المزيدا والكثير من العمل والتطور لتحقيق الاشتمال المالي الكامل في بلدانها.

ثالثاً. تصنيف القطاعات المصرفية العربية وفقاً لمؤشرات الاشتمال المالي باستخدام التحليل العنقود:

يُعدّ التحليل العنقودي تحليلاً إحصائياً يتولى مهمة تجميع المتغيرات المتشابهة على شكل عناقيد بتصنيف دقيق للمتغيرات تعطي عناقيد متشابهة في خصائصها، وقد تم استخدام برنامج SPSS لتطبيق التحليل العنقودي على متغيرات البحث عبر أخذ متوسط السنوات 2011 و 2014 لمتغيرات البحث والمستخدمة في تصنيف القطاع المصرفي العربي عينة البحث إلى ثلاث مجاميع بحسب مؤشرات الاشتمال المالي المتمثلة بـ (مؤشر امتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية، مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر استخدام الحسابات المصرفية، مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية، مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية)، الجدول (٦):

الجدول (6)تصنيف القطاعات المصرفية العربية وفق مؤشرات الاشتمال المالي باستخدام التحليل العنقودي

القطاعات المصرفية المحققة لنسب اشتمال مالي منخفضة (العنقود الاول)	القطاعات المصرفية المحققة لنسب اشتمال مالي متوسطة (العنقود الثاني)	القطاعات المصرفية المحققة لنسب اشتمال مالي مرتفعة (العنقود الثالث)
جمهورية مصر العربية	المملكة الاردنية الهاشمية	دولة الامارات العربية المتحدة
جمهورية العراق	الجمهورية اللبنانية	دولة الكويت
الجمهورية اليمنية		مملكة البحرين

المصدر: اعداد الباحثة بالاستناد إلى مخرجات برنامج SPSS.

يُظهر الجدول (6) أن القطاعات المصرفية لكل من مصر والعراق واليمن قد حققت نسب منخفضة للاشتمال المالي، بينما حققت القطاعات المصرفية لكل من الأردن ولبنان نسب متوسطة للاشتمال المالي، فيما حققت القطاعات المصرفية لكل من الإمارات والكويت والبحرين نسب مرتفعة للاشتمال المالي ويرجع ذلك إلى قدرتها على تقديم أفضل الخدمات المصرفية عبر مصارفها المتطورة وإستراتيجياتها الحديثة في تطوير قطاعاتها المصرفية.

رابعاً. أنموذج مقترح لتطوير الاشتمال المالي في الدول لعربية :على الرغم من بذل العديد من الدول العربية جهودا كبيرة في سبيل تطوير الاشتمال المالي، إلاّ أن الدول العربية وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2014 لا تزال فيها نسب تحقيق الاشتمال المالي متدنية باستثناء دول الخليج العربي، وفي مقدمتها دولة الامارات العربية المتحدة التي حققت نسبة اشتمال مالي قدرها 83.7 واحتلت المركز الأول على الدول العربية، والمركز33 عالمياً، تلتها مملكة البحرين بنسبة قدرها 81.9، وتلتها الكويت بنسبة اشتمال مالي قدرها 79.9، بينما بلغت نسب الاشتمال المالي في لبنان والأردن ومصر والعراق واليمن 46.9، 24.6، 14.1، 11.0، 6.4 على التوالي، لذلك يتبقى امام الدول العربية الكثير من التغيير والتطور والعمل لتحقيق الاشتمال المالي والوصول إلى

نسبة 100% فيه. واقعياً، بدأت هذه الدول بتطوير نسب الاشتمال المالي، وحققت تطورات بسيطة في سبيل تعزيزها في بلدانها على الرغم من الظروف الاقتصادية والسياسية الصعبة، ولكن هناك فئات كبيرة محرومة من الخدمات المالية وبالذات الفقراء والنساء والشباب، فهناك نسبة كبيرة من السكان في الدول العربية لا يحصلون على الخدمات المصرفية؛ بسبب قلة تقديم الخدمات المصرفية بأسعار مناسبة لذوي الدخل المحدود، وقلة الفروع المصرفية، وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم الخدمات المصرفية، والقيود والإجراءات المعقدة، والمسافات البعيدة، والاوقات الطويلة في الحصول على الخدمات المصرفية، ويؤمل أن يزداد التطوير والدعم فمع تطوير السبل والإجراءات والأدوات بإمكان الدول العربية جميعها تحقيق الاشتمال المالي والوصول إلى نسبة الاشتمال المالي المستهدفة البالغة 100%.ويمكن للأنموذج المقترح إنشاء أقسام في المصارف الحكومية، تتخصص بتقديم خدمات الاشتمال المالي في المصارف الحكومية كافة وفي الدول العربية كافة، على أن تربط هذه الاقسام ببعضها لتكون وحدة معلومات متكاملة على مستوى الدول العربية لتبادل المعلومات وتقديم الخدمات المصرفية لأي زبون، وفي أي بلد عربي، بمعنى أن الاقسام المصرفية للدول العربية تعمل على مستوى الدول العربية وتعمل وفق العمل المصرفي الإلكتروني الحديث وفق التقنيات المصرفية الحديثة، كما يفترض إنشاء شركة اتصالات عربية تعمل على مستوى الدول العربية وتغطي الدول العربية جميعها لتسهيل تقديم الخدمات المصرفية للزبائن عن طريق الهاتف المحمول وتقديم خدمات الاشتمال المالي كخدمات التوفير والائتمان وطرق الدفع وانظمة تحويل الأموال والتأمين بأنواعه ودفع فواتير الماء والكهرباء عبر الإنترنت وتقديم القروض لإنشاء المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي ينعكس في تقليل الفقر وتحسين الحالة الاجتماعية لفئات كبيرة في المجتمع وعلى مستوى الدول العربية جميعها فتقديم خدمات الاشتمال المالي عبر الوسائل الإلكترونية وعن طريق الهاتف المحمول سيُسهم في توصيل الخدمات المالية إلى فئات المجتمع كافة وفي أي مكان، وستُسهم في تقديم الخدمات المصرفية بكلفة منخفضة وهو ما يحقق هدف الاشتمال المالي الأول في الوصول إلى فئات المجتمع كافة، ولاسيما ذوي الدخل المحدود وفئة النساء والشباب وحتى فئات المجتمع المتواجدة في المناطق الريفية والمناطق البعيدة، فضلاً عن تقديم الخدمات المصرفية على نحوٍ سريع، فإن الأقسام الجديدة التي ستنشئها الدول في مصارفها الحكومية ستُسهم في إعادة هيكلة المصارف الحكومية وسوف تطور من أدائها، لاسيما وأنها ستقدم خدمات الاشتمال المالي إلكترونياً عن طريق الهاتف المحمول ووفق أحدث التقنيات المصرفية بكلف منخفضة قياساً بالمصارف الأخرى، وستُسهم في توظيف فئة كبيرة من الشباب الجديد من مصرفيين ومهندسين وفنيين وفئات مختلفة وتقليل نسبة البطالة في كافة الدول العربية

عبر توظيف أفراد الأقسام الحكومية للاشتمال المالي وشركة الاتصالات الحكومية ولاسيما أنها تغطي الدول العربية جميعها. ففي بعض الدول الأجنبية نجحت تجربة الاشتمال المالي وحققت عددٍ من الدول نسبة اشتمال مالي بلغت 100%، وحتى بعض الدول العربية بدأت بتقديم خدمات مصرفية إلكترونية إلاّ أنها كانت بكلف عالية جداً ولا تستطيع جميع فئات المجتمع ولاسيما ذوي الدخل المحدود الحصول عليها، لذلك أنشئت أقسام في المصارف الحكومية مرتبطة بشركة اتصال حكومية تغطي شبكتها الدول العربية جميعها لتقديم خدمات الاشتمال المالي، ويتم تقسيم الخدمات المصرفية المقدمة للزبائن الى فئات متنوعة بحيث تكون أسعار الخدمات المصرفية بحسب الفئة المقدمة إليها الخدمة، ولذلك فإن المصارف الحكومية سوف تقدم الخدمات المصرفية ليس فقط لذوي الدخل المحدود والنساء والشباب، بل أيضاً إلى فئة الزبائن ذوي الدخل المرتفع ولكن بأسعار أقل من المصارف الأخرى، وبذلك سوف تجذب المصارف الحكومية في الدول العربية أغلب الزبائن للتعامل معها، وستختلف أسعار الخدمات المصرفية بحسب الفئات المتعاملة مع المصارف الحكومية (أسعار مدعومة) بحسب الآتي:

- الخدمات المصرفية المقدمة إلى فئة ذوي الدخل المحدود.
- الخدمات المصرفية المقدمة إلى فئة النساء.
- الخدمات المصرفية المقدمة إلى فئة الشباب.
- الخدمات المصرفية المقدمة إلى فئة المناطق البعيدة.
- الخدمات المصرفية المقدمة إلى فئة المودعين النخبة و التجار ورجال الاعمال.

إذن يمكن تحقيق الاشتمال المالي عبر حشد جميع طاقات المؤسسات المالية الحكومية في الدول العربية جميعها لتقديم الخدمات المالية والمصرفية وبكلف منخفضة ومنافسة للمصارف الخاصة والمؤسسات المالية الاخرى وتعميم هذه الخدمات المصرفية، إذ أن تحقيق الاشتمال المالي الكامل بنسبة 100% سينعكس إيجابياً في تعميق القطاع المالي والمصرفي العربي وتعزيز استقراره وسلامته وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

خامساً. الاستنتاجات والمقترحات

آ. الاستنتاجات

١. يُعدّ الاشتمال المالي هدفاً تنموياً تسعى جميع الدول نحو تحقيقه لانعكاسه الكبير في تحقيق الاستقرار المالي، فضلاً عن تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي.

٢. هناك عوائق كبيرة جداً أمام فئات المجتمع في بعض الدول العربية ولاسيما من ذوي الدخل المحدود في الحصول على الخدمات المالية والمصرفية التي تكمن في ارتفاع تكلفة الخدمات المالية والمصرفية والإجراءات المعقدة والروتين.
٣. حققت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول بين الدول العربية في المؤشر العالمي للاشتمال المالي الذي يصدره البنك الدولي وجاءت البحرين ثانياً، ثم الكويت ثالثاً.
٤. احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول على الدول العربية بمؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية تلتها البحرين ثانياً، ثمّ الكويت ثالثاً.
٥. لا زالت نسب الاشتمال المالي متدنية في كل من لبنان والاردن ومصر والعراق واليمن، الأمر الذي يستدعي ضرورة العمل المستمر لتعزيز الاشتمال المالي فيها وتوسيعه.

ب. المقترحات

١. ابتكار أدوات حديثة وذات تكلفة منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية إلى كافة فئات المجتمع في الدول العربية، ولاسيما فئة ذوي الدخل المحدود والنساء والشباب التي تُسهم في تحقيق الاشتمال المالي في الدول العربية الذي يُسهم بدوره في تحقيق التنمية المستدامة.
٢. تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وتحسين حجم ونوع الخدمات المصرفية المقدمة في الدول العربية لتحقيق نظام مالي أكثر اشتمالاً واستقراراً.
٣. تعزيز العمليات المصرفية الإلكترونية التي تُسهم على نحوٍ كبير في تحقيق الاشتمال المالي فضلاً عن تعزيز التثقيف المالي والتي تنعكس جميعاً في تطوير الأنظمة المصرفية العربية ودعم سلامتها ونموها.
٤. تخفيف القيود والإجراءات القانونية في العمليات المصرفية التي تُعدّ من العوائق الكبيرة التي تقف أمام تحقيق الاشتمال المالي، فضلاً عن أنها أداة للحد من تطور الأنظمة المصرفية وعدم قدرتها على مواكبة التطورات المصرفية العالمية.

المصادر

آ. العربية

١. البنك الدولي، قاعدة بيانات الاشتمال المالي العالمي، ٢٠١٥.
٢.صندوق النقد العربي، ٢٠١٥، متطلبات تبني استراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، ورقة عمل، امانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية.

ب. الاجنبية

A. Official Documents

1. The World Bank, the Little Data Book on Financial Inclusion, 2012.
2. The World Bank, the Little Data Book on Financial Inclusion, 2015.

B. Research

1. Adler, Gustavo and Cerutti, Eugenio, 2015, are Foreign Banks aSafe Haven? Evidence from Past Banking Crises, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/15/43.
2. Amidzic, Goran, Massara, Alexander and Mialou, Andre, 2014, Assessing Countries, Financial Inclusion Standing-A New Composite Index, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/14/36.
3. Ananchotikul, Nasha & Seneviratne, Dulani, 2015, Monetary Policy Transmission in Emerging Asia: The Role of Banks and the Effects of Financial Globalization, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/15/207.
4. Andrianaivo, Mihasonirina and Kpodar, Kangni, 2011, ICT, Financial Inclusion and Growth: Evidence from African Countries, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/11/73.
5. Anson, Jose, Berthaud, Alexandre, Klapper, Leora and Singer, Dorothe, 2013, Financial Inclusion and the Role of the Post Office, The World Bank, Policy Research Working Paper, 6630.
6. Ardic, Oya Pinar, Heimann, Maximilien and Mylenko, Nataliya, 2011, Access to Financial Services and the Financial Inclusion Agenda around the World, A Cross-Country Analysis with a New Data Set, The World Bank, Policy Research Working Paper, 5537.
7. Ayadi, Rym, Naceur, Sami Ben, Casu, Barbara and Quinn, Barry, 2015, Does Basel Compliance Matter for Bank Performance, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/15/100.
8. Babihuga, Rita and Spaltro, Marco, 2014, Bank Funding Costs for International Banks, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/14/71.
9. Claessens, Stijn and Horen, Neeltje van, 2014, The Impact of the Global Financial Crisis on Banking Globalization, International Monetary Fund, IMF Working Paper, WP/14/197.

10. Dabla-Norris, Era, Deng, Yixi, Ivanova, Anna, Karpowicz, Izabela, Unsal, Filiz, Vanleemput, Eva and Wong, Joyce, 2015, Financial Inclusion: Zooming in on Latin America, International Monetary Fund,IMF Working Paper ,WP/15/206.
11. Demirguc-Kunt,Asli and Klapper,Leora,2013,Measuring Financial Inclusion :Explaining Variation in Use of Financial Services across and Within Countries ,The World Bank
12. Hameedu M. Shahul, 2014, Financial Inclusion-Issues in Measurement and Analysis, International Journal of Current Research and Academic Review, 2(2).
13. Heng, Dyna, 2015, Impact of the New Financial Services Law in Bolivia on Financial Stability and Inclusion, International Monetary Fund ,IMF Working Paper ,WP/15/267.
14. Karpowicz, Izabela, 2014, Financial Inclusion, Growth and Inequality: A Model Application to Colombia, International Monetary Fund, IMF Working Paper, Wp/14/166.
15. Klein, Michael and Mayer, Colin, 2011, Mobile Banking and Financial Inclusion, The Regulatory lessons, The World Bank, Policy Research Working Paper, 5664.
16. Mbutor, Mbutor O. and Uba, Ibrahim A., 2013, the Impact of Financial Inclusion on Monetary Policy in Nigeria, Journal of Economics and International Finance, Vol. 5(8).
17. Morgan, peter J. and Pontines, Victor, 2014, Financial Stability and Financial Inclusion, Asian Development Bank Institute, ADBI Working Paper Series, No. 488.
18. Park, Cyn-Young and Mercado, Jr., Rogelio V., 2015, Financial Inclusion Poverty, and Income Inequality in Developing Asia, Asian Development Bank, ADB Economics Working Paper Series, NO.426.
19. Sahay Ratna, Cihak, Martin, Diaye, Papa N., Barajas, Adolfo, Mitra, Srobona, Kyobe, Annette, Mooi, Yen Nian, Yousefi, Seyed Reza, 2015, Financial Inclusion: Can It Meet Multiple Macroeconomic Goals? IMF Staff Discussion Note, SDN/15/17.